المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية
لقضاة وموظفي العدل

الرباط في 19 مارس 2015

بـــــــــلاغ

إن مجلس التوجيه والمراقبة للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل وبعد دراسته للطلبات الخاصة بالسكن الرئيسي في اجتماعه بتاريخ 13 مارس 2015.

وبناء على المنشور رقم 2014/14 بتاريخ 22 يوليو 2014، وكذلك المنشور التكميلي عدد 2014/16 بتاريخ 03 دجنبر 2014، فقد تبين له أن اللجنة الادارية المكلفة بالنظر في الطلبات المقدمة من قبل المنخرطين لم تكن مكونة طبقا للنظام الداخلي ، كما أنها لم تأخذ بمضامين المنشورين المذكورين معا.

لذلك فقد قرر المجلس عدم اعتبار القرارات المتخذة من قبل اللجنة المذكورة، واعتماد شروط ومعايير جديدة من أجل ضمان أسبقية الأطر الصغرى في الاستفادة من القرض مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات المتوصل بها حسب الترتيب الوارد في القائمة المحصورة في 31 دجنبر 2014.

وجذير بالذكر أن منشورا في طور الإعداد لبيان كيفية الاستفادة من القروض المذكورة.

مجلس التوجيه والمراقبة